المبحث الثاني

قضايا العصر والتحديات الكبرى

في المرحلة التي عاصرها فانون

والنطاق الزمني المناسب لتحديد الإطار التاريخي لهذه المرحلة، يبدأ منذ ما قبل بداية القرن العشرين بقليل، إلى سنوات انعقاد مؤتمر برلين في أخريات القرن التاسع عشر في عامي ١٨٨٤ / ١٨٨٥ وإلى ما بعد منتصف القرن العشرين، ويلزم التنويه إلى أن تحديد هذا النطاق الزمني هو مجرد مسألة إجرائية، باعتبار أن أي مرحلة تبدأ في التكون في زمن أبعد بكثير من بدايات تبلورها وبنفس المعنى يكون امتدادها في المستقبل، وتحديد هذه الفترة يجد مبرره في أن فانون ولد عام ١٩٢٥ م وتوفي عام ١٩٦١م، فقد شهد هذا القرن منذ بدايته أحداثا جساما غير مسبوقة كما اتسمت هذه المرحلة بعديد من الأحداث الكبرى والقضايا المهمة التي تركت بصماتها وفرضت نفسها على مفكري ومثقفي العصر وكانت لهذه القضايا وأسلوب التعامل معها انعكاساتها المؤثرة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الفكري، وفي هذا السياق يمكن رصد ثلاثة قضايا أساسية هي الأبرز والأكثر تأثيرا في سياق وحركة الأحداث ،يتم تناولها في على النحو التالي:

أولا : ويتناول قضايا الاستعمار والعنصرية.

ثانيا : ويتناول قضايا التحرر الوطني.

ثالثا : ويتناول قضايا التفاوت الاقتصادي مابين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث.

أولا: الاستعمار والعنصرية

نعني بالاستعمار شكله القديم وهو الاستعمار العسكري المباشر ونمطه الحديث الذي تحول إليه متكيفا مع التغيرات الدولية وهو ما أصطلح على تسميته بالاستعمار الجديد مرورا بالاستعمار الاستيطاني العنصري، مع توضيح آليات السيطرة والاستغلال والذرائع التي يقدمها المستعمُرون تبريرا لهذا الاستغلال ومنتهيا بآثار السيطرة الاستعمارية على القارة الأفريقية.

١- الاستعمار القديم

عرفت البشرية منذ القدم عمليات الغزو والاحتلال تحت شعارات ولأسباب مختلفة، اتخذت في بعضها رداءا عقيديا، يخفي ورائه الدوافع الحقيقية لعملية الغزو والتوسع الإمبراطوري ،فعرفت البشرية قديما فتوحات الإسكندر الأكبر وقيام الإمبراطوريات الكبرى كالإمبراطورية الفارسية والإمبراطورية الرومانية التي حكمت البحر المتوسط كله، مرورا بالحروب الصليبية وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانية. لكن الاستعمار بمفهومه الحديث يعود إلى تاريخ قيام النهضة الأوروبية ابتداء من القرن الخامس عشر وتعزز السلطة المركزية في عدد كبير من الدول الأوروبية وتزامن ذلك مع بدء الثورة الصناعية الأولى وظهور الحاجة إلى البحث عن مناطق غنية بالموارد الأولية ،فتم التركيز على حركة الكشوف الجغرافية التي توصلت إلى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وصولا إلى الهند من ناحية وإلى اكتشاف الأمريكتين وأرض العالم الجديد من ناحية أخرى.

ومنذ ذلك الحين بدأت تجارة العبيد على الشاطئ الغربي لأفريقيا بعد ما أقامت البرتغال محطات تجارية في هذه المنطقة بما فيها محطات لتجارة العبيد، ويرجع بعض المؤرخين بداية ظاهرة الاستعمار الحديث إلى تأسيس المستعمرة البرتغالية في سبته على الشاطئ الغربي لأفريقيا واعتبارها أول عملية لتوسيع سيطرة دولة أوروبية خارج القارة الأوروبية خلال القرن الخامس عشر. ومنذ ذلك الحين تحول الاستعمار إلى أن يكون ظاهرة سياسية ،اجتماعية ،ثقافية واقتصادية بمعنى أنه ظاهرة شاملة تتضمن إقامة مستوطنات أوروبية خارج أوروبا منذ القرن الخامس عشر، والاستعمار

بمفهومه الحديث يعني سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها عليها بهدف استغلال مواردها المادية والبشرية بالاستيلاء على هذه الموارد أو فتح أسواق جديدة لتصريف منتجات بلادها أو البحث عن مجالات جديدة للاستثمار في الدول المستعمرة التي تعتبر بلادًا بكرًا لم تمس مواردها بعد وبهذا المعنى فإن الاستعمار يوصف بأنه عملية نهب وسلب منظم لثروات البلاد المستعمرة.

وتاريخيا فقد ازداد التوسع الاستعماري خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ويكمن تفسير ذلك في أن الدول الأوروبية بعد أن حققت ثورتها الصناعية الأولى وتمكن بورجوازياتها من تحقيق وإقامة الدولة القومية وانتهاجها أسلوب الإنتاج الرأسمالي اتجهت للتوسع ودخلت في مرحلة من التنافس والصراع فيما بينها من أجل الاستحواذ على المناطق الغنية بالمواد الخام والأولية اللازمة لمصانعها ولفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها ،و أدركت الدول الأوروبية ضرورة تنظيم هذا الصراع حفاظا على مصالحها فبدأت في تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري فيما بينها ،وهذا ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر برلين المنعقد في عامي ١٨٨٤ / ١٨٨٥.

٢- الاستعمار الجديد

يعتبر الاستعمار الجديد هو التطور في الظاهرة الاستعمارية وانتقالها من الطور التقليدي المباشر إلى الطور غير المباشر والأكثر تنوعا وتعقيدا في أدواته وأساليبه[١]،واضطر الاستعمار للانتقال إلى هذا الشكل الجديد في استجابة وتكيف مع المتغيرات الدولية والتي تمثلت في ظهور دول الكتلة الاشتراكية بأيديولوجيتها القائمة على معاداة الاستعمار وكذلك زيادة الوعي السياسي والفكري لدى الشعوب المستعمرة وأتساع نطاق حركات التحرر الوطني وبعدما أدرك أن القوة ليست هي الوسيلة الوحيدة التي يتذرع بها للإبقاء على مستعمراته، ويكمن خطر الاستعمار الجديد في أنه يستخدم أساليب أكثر تمويها في السياسة الاستعمارية وينتهج أساليب

(١) محمد محمود ربيع و إسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية (الكويت :جامعة الكويت ،ج ٤، دت) ص٧٧١.

السيطرة غير المباشرة على الدول المستقلة حديثا[1].

أساليب الاستعمار الجديد وأدواته.

ويعمد الاستعمار الجديد إلى اتباع طرق متعددة وأساليب وأدوات متنوعة لتحقيق أهدافه منها ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو عسكري، فاقتصاديا يعتمد على سيطرة المصالح المالية الضخمة على الدول المستقلة استقلالا صوريا بغية الإبقاء على تخلفها الاقتصادي وضمانا لاستمرار نزح ثرواتها وتعتبر القروض والمساعدات المالية من بين الأدوات الاقتصادية التي لا تستخدم-في الأغلب- لأغراض التنمية والإنتاج ولكنها تخصص لتمويل الاستهلاك السلعي، وبمرور الوقت فإن الديون وفوائدها تتراكم وتشكل عبئا تعجز الدول عن سداده، مما يتيح مجالا للتدخل المباشر في شئونها ،وذلك ما أكدته حركة الأحداث منذ ثمانينات القرن العشرين. وعلى النحو الذي لوحظ في سياسات صندوق النقد الدولي وفرضه شروطا تعسفية على الدول المقترضة بضرورة تنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وتدخله بفرض سياسات معينة في غير صالح شعوب الدول الفقيرة وتصب في النهاية في صالح دول المراكز الاستعمارية السابقة، وسياسياً يتبع الاستعمار سياسات فرق تسد التقليدية بإذكاء حدة الخلافات باستعمار الجديدين الدول المستقلة حديثا وإثارة مشاكل الحدود بينها وإثارة النزاعات الوطنية المحلية الضيقة إدراكا من القوى الاستعمارية أن إدامة استغلالها لن تتأتى إلا نتيجة تقسيم القارة "وإن عملية التقسيم هذه هي السلاح الماضي في يد الاستعمار الجديد وسوف تجده في كل مكان يمارس فيه هذا الاستعمار الجديد "[2] ،ويهدف ذلك الأسلوب إلى صرف أنظار البلاد المستقلة حديثا عن القيام بتنمية حقيقية تحشد لها مواردها وتبتنزف جهدها كله بإغراقها في مشاكل من النوع الذي سبق الإشارة إليه. [3]

وعسكريا يتم تكبيل الدول المستقلة حديثا بإدخالها ضمن منظومة من

(١) كوامي نكروما، عبد الحميد حمدي (مترجم) الاستعمار الجديد آخر مراحل الإمبريالية (القاهرة : دار القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٦٦) ص٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص٣٠.

(٣) لمزيد من أساليب الاستعمار الجديد انظر ص ٥١-٥٢ من الكتاب

التكتلات والأحلاف العسكرية تحت دعوى توفير الأمن والحماية لها ولكن واقع الأمر أن هذه التكتلات تتم في مواجهة موجة التحرر وسياسات الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ولمحاولة حصر المد الاشتراكي ويذكر في هذا السياق محاولة إقامة حلف بغداد في عام ١٩٥٤ والتي منيت بالفشل في حينها.

أهداف الاستعمار الجديد

لا يختلف الاستعمار الجديد في أهدافه عن الاستعمار القديم، ويرى نكزوما "أن الاستعمار الجديد-مثل الاستعمار القديم-هو محاولة لتصدير الصراع الاجتماعي الموجود في البلاد الرأسمالية"[١] وإن كان "جوهره يكمن في أن يكون للبلاد المستعمرة استقلالا نظريا أما نظامها الاقتصادي ودفتها السياسية فتوجه من الخارج"[٢]، وفي هذه الحالة فإن رأس المال الأجنبي يستخدم في استغلال البلاد المتخلفة أكثر مما يستخدم للنهوض بها، ويؤدى الاستثمار في ظل الاستعمار الجديد على توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لا على تضييقها، كما أنه يعمل على تفتيت البلاد المستقلة حديثا لكيلا تستطيع النهوض بنفسها ويحول بينها وبين التنمية المستقلة وإبقائها على حالة من التخلف واحتياجه الدائم إلى الدول الاستعمارية الأم

و مجمل القول أن الاستعمار الجديد الذي حل محل الاستعمار القديم هو نفسه في أهدافه، الجديد فيه هو أساليبه المتبعة.

٣- أفريقيا والاستعمار

عرفت أفريقيا وعانت من كافة أشكال الاستغلال الاستعماري، بدءا من تجارة الرقيق وازدهار التجارة المثلثة عبر الأطلنطي وكانت البرتغال أول دولة أوروبية مارست تجارة الرقيق في أفريقيا عام ١٤٤١م وتركت هذه التجارة آثارها المدمرة على

(١) المرجع السابق، ص ٩.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣-٤

القارة[1]، فتدهورت الحياة الاقتصادية فيها كما كان لها انعكاساتها النفسية والاجتماعية البالغة السوء على الحياة في المجتمع الأفريقي فضلا عن امتداداتها السياسية وما أدت إليه من تفكك سياسي[2] جعل البلاد الأفريقية مهيأة للوقوع في القبضة الاستعمارية.

كما تعرضت القارة الأفريقية إلى الحملات الاستكشافية في القرن الخامس عشر الميلادي ولاسيما في المناطق الساحلية وتواصلت هذه الحملات حتى تم التوسع الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر[3] "ولقد وصلت إلى هذه البلاد أساطيل البلاد الكشوف الجغرافية، ومن بعدها جاءت أساطيل الدول الأوروبية للتجارة والغزو وعرف العالم نهب الثروات وتكريس خيراتها لخدمة أوروبا الرأسمالية[4].

وأمام التنافس الاستعماري والتكالب على المستعمرات عقد مؤتمر برلين للاتفاق على تقسيم المستعمرات ،وهدف مخطط التوسع الاستعماري الإنجليزي في أفريقيا إلى إنشاء سلسة قوية من المستعمرات من رأس الرجاء الصالح جنوبا إلى الأسكندرية شمالا ،بينما كان المخطط الفرنسي يستهدف إنشاء مستعمرات تمتد من المحيط الأطلنطي غربا إلى البحر الأحمر شرقا[5]، والترجمة العملية لذلك المخطط أنه يؤدى في النهاية إلى تطويق القارة وإحكام القبضة الاستعمارية على أركانها الأربعة، ولأن للاستعمار أنماطه المتعددة كما ذكر سابقا فإن أفريقيا خبرت على طول تاريخها كافة هذه الأنماط ،فخضعت أفريقيا بالكامل للاستعمار التقليدي المباشر من جانب الدول الأوروبية بريطانيا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا وإيطاليا عبر مراحل وفترات زمنية مختلفة ،كما عانت أفريقيا من ويلات الاستعمار الجديد الذي عمل على تفتيت القارة والوقوف أمام تحقيق وحدتها والإبقاء على تخلفها وزيادة استغلاله

(١) د. حمدى عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسيه الأفريقيه (القاهره: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٢) ص ص ٥٧-٥٨

(٢) ى سافليف و ج فاسليف، أمين الشريف (مترجم) موجز تاريخ أفريقيا (القاهرة: دار الطبالة الحديثة، د.ت) ص ٤٠

(٣) المرجع السابق، ص ٤١

(٤) د. عبد الملك عودة، سنوات الحسم في أفريقيا ١٩٦٠/ ١٩٦١ (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩) ص ٣٣.

(٥) ى سافليف و ج فاسليف، م س ذ، ص ٦٠.

لمواردها الضخمة ،وأيضا فقد شهدت القارة الاستعمار الاستيطاني بدءا من الاستيطان الهولندي في جنوب لأفريقيا عام ١٦٥٢م والاستيطان البريطاني فيها منذ ١٨٢٣م، هذا الاستعمار الذي أفرز التفرقة العنصرية التي استمرت القارة تعانى منها حتى نهاية القرن العشرين قبل إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا[١].

ويمكن إيجاز آثار السيطرة الاستعمارية عى القارة فيما ذكره نكروما "من أن أفريقيا تدفع ثمنا باهظا على شكل أرباح خيالية تدخل جيوب الرأسمالية في الغرب، كان في أول الأمر نتيجة الاتجار في شعوبها ثم نتيجة الاستغلال الاستعماري. إن عملية إنماء جانب عن طريق استغلال جانب آخر قد جعل الاقتصاد الأفريقي عاجزا عن التصنيع"[٢]، كما أن الدول الاستعمارية بسياساتها المتبعة عملت بدورها على توسيع الهوة مابين دولها والدول المستعمرة ذلك أنها أعاقت التطور الطبيعي الذي كان من الطبيعي أن يحدث في هذه البلدان كما عملت على تقويض الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبذلك تكون الدول الاستعمارية قد وفرت كل شروط التخلف الذي ظلت أفريقيا تعانى منه طوال الفترة الاستعمارية والذي امتدت آثاره إلى اليوم.

ثانيا: قضية التحرير الوطني:

تم استعراض قضايا الاستعمار والتفرقة العنصرية، وكيف أن أجزاء كثيرة من العالم خضعت للنظام الاستعماري، ونتناول هنا القضية التي تناقض الظاهرة الاستعمارية وهى قضية التحرير الوطني التي سعت إلى تحرير الشعوب المستعمرة وإلى التخلص من الاستعمار برمته وتصفية آثاره تصفية نهائية،ولما كان الأمر كذلك وكانت المرحلة الاستعمارية ملازمة لمرحلة النمو الرأسمالي وكان التوسع الاستعماري واستغلال موارد الدول المستعمرة ضروريا أيضا لتوفير شرط التراكم الرأسمالي الضروري لعملية التوسع الرأسمالي، فإن ذلك يعنى "أن التلازم في حركة التحرير

(١) عن الآثار السلبية لنظم العبودية والاستعمار في أفريقيا انظر

Hussein Abdilahi, Bullhan. **Frantz Fanon and the Psychology of Oppression** (N.Y.: Plenum press, 1985), pp.43-44

(٢) نكروما،م س ذ، ص٢٧.

الوطني بين العداء للإمبريالية والعداء للرأسمالية قائم بالضرورة"[1].

والجدير بالذكر "أن حركات التحرير الوطني تبدأ في التشكل والنهوض حال إنكار الاعتراف السلمي بالاستقلال الوطني للشعوب المستعمَرة"[2].

وفي هذا السياق يتم التعرف إلى الظروف والمتغيرات الدولية والأسباب والشروط التي هيأت لنهوض حركة التحرير الوطني ونرصدها على النحو التالي:

١- قيام حروب عالمية كبرى خلال النصف الأول من القرن العشرين:

وتعتبر هذه الحروب حروبا أوروبية بالأساس قامت بها وقادتها دول المراكز الاستعمارية الأوروبية الرأسمالية جرت إليها وورطت فيها الدول الخاضعة والتابعة لها، ولقد كان لنتائج هذه الحروب آثارا بعيدة المدى وقد أفضت إلى تأثير مزدوج فإنها من ناحية:

أدت إلى إضعاف الدول الاستعمارية.... وإذا كانت الحرب الأولى قد انتهت بهزيمة ألمانيا وتكريس سيادة وهيمنة فرنسا وبريطانيا على العالم ،فإن الحرب الثانية حملت معها بداية نهاية الدور الفرنسي والبريطاني وكانت إيذانا بقرب زوال إمبراطوريتيهما خارج حدودهما ، وبداية ظهور الدور الأمريكي الذي سعى للحلول محلهما ،فأضعف قبضتهما الاستعمارية وإن كان ذلك لم يمنع مظاهر التصلب والتشدد والمواجهة العنيفة والقاسية التي واجه بها الاستعمار حركات التحرير الوطني على غرار المواجهات العنيفة التي حدثت مع حركة التحرير الوطني الجزائرية إبان الكفاح المسلح.

ومن ناحية أخرى فقد فرضت ضرورات الحرب تجنيد الملايين من الآسيويين والأفارقة من أهالي المستعمرات للخدمة في جيوش الدول المستعمرة، وقامت القوات الأفريقية " بدور كبير في القتال ضد النازي في أفريقيا وأوروبا الغربية فكان يوجد ٢٦٠٠٠٠ مائتي وستون ألف جندي أفريقي من بين ٤٠٠٠٠٠ أربعمائة ألف مقاتل تتألف منهم قوات فرنسا الحرة التي قاتلت في فرنسا"[3]، وتعلم الأفارقة

(١) مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة تأثير الفكر الإشتراكي في حركة التحرر الوطني (بيروت: دار الفارابي، ط٥، ١٩٨٦) ص ٧.

(2) José da Mota-Lopes, **op.cit.**, P.49. 2

(٣) ى سافليف و ج فاسليف، م س ذ ،ص ١٠٦.

الكثير خلال الفترة التي خدموا فيها في جيوش الدول المستعمرة وفي هذا الخصوص يقول د. عبد الملك عودة "فالحرب العالمية الثانية استلزمت قسطا كبيرا من الدعاية والنشاط الفكري للديمقراطية ضد الفاشية والنازية ،كما استلزمت نقل ملايين الأفريقيين للقتال في أوروبا والشرق الأوسط ومن مجموع هذا شاهد الأفريقيون وتعلموا الكثير، وبانتهاء الحرب سّرح كل هؤلاء وعادوا إلى حياتهم السابقة في أفريقيا... وفي المؤلفات السياسية الحديثة إشارة دائمة إلى أن أوائل الاضطرابات وبذرة القلق بعد الحرب كانت من هؤلاء المسّرحين من الخدمة العسكرية أو المدنية المرتبطة بعمليات القتال وما حدث في الكونغو وغانا وغينيا أمثلة على هذا "[1] كما أن الحرب وسعت أفق " أرائهم السياسية وتوطدت صلاتهم مع العناصر الديمقراطية في أوروبا الغربية وأنحاء العالم وبعد نهاية الحرب أسهم المحاربون القدماء في معركة التحرير الوطني "[2] ، وفي ذلك يقول نكروما "إن المحاربين الذين اشتركوا في حرب ١٩٣٩م عادوا إلى ساحل الذهب ناقمين على وضعهم بعد أن أتيحت لهم الفرصة لمقارنة حالهم بحال غيرهم من الشعوب"[3]، وكذلك فقد أحدثت الحرب " نوعا من التغييرات السياسية والاجتماعية ....وتجلى الوعي والنشاط السياسي في تكوين الأحزاب والمنظمات السياسية التي انضمت إلى حركة الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية"[4] و مشاركة الأفارقة في هذه الحرب لابد وأنه ساهم في إمداد الشعوب الأفريقية بخبرات عسكرية وقتالية كان لها دورها أثناء الكفاح المسلح.

وهنا يلزم الإشارة إلى أن فانون نفسه كان أحد هؤلاء المقاتلين إلى جانب جيش فرنسا الحرة أثناء الحرب العالمية الثانية وذلك مما يعطى التحليل السابق مصداقيته، ويدعم ذلك ما ذكره فانون في أحد المقالات التي كتبها موجها حديثه فيها إلى شباب أفريقيا ومدغشقر وجزر الأنتيل ما يتفق و التحليل السابق" يا شباب أفريقيا ومدغشقر وجزر الأنتيل، إن جنود أوطانكم الذين جندوا بالقوة في صفوف الجيش الفرنسي قد التحقوا بحماسة بصفوف جيش التحرير الوطني، وهاهم الآن يتابعون مع الوطنيين الجزائريين جنبا إلى جنب كفاحا بطوليا ضد العدو المشترك "[5]

(١) د.عبد الملك عوده سنوات الحسم في أفريقيا، م س ذ، ص ١٨
(٢) ى سافليف و ج فاسلييف، م س ذ، ص ١٠٨.
(٣) نفسه
(٤) المرجع السابق، ص١١ .
(٥) فانون ، من أجل لأفريقيا، م س ذ، ص١٢١.

وهكذا نرى أن تأثيرات الحروب العالمية بإضعافها للدول الاستعمارية، عملت على تفكيك النظام الاستعماري، فضلا عما أمدت به الأفارقة من خبرات وتجارب ساعدت على نهوض حركة التحرير الوطني ومكنتها من تحقيق انتصارات ملموسة وليس أدل على ذلك من أنه في خلال السنوات العشر التالية؛ لانتهاء الحرب الثانية من ١٩٤٤م حتى ١٩٥٤م حصلت خمسة عشر دولة على استقلالها منها أربعة عشر في آسيا وليبيا في أفريقيا.

٢- تغير موازين القوى العالمية:

وهذا التغير هو أحد نتائج الحرب العالمية الثانية،ولأهميته الشديدة فقد رؤى إظهاره كعامل فاعل من عوامل نهوض حركة التحرر الوطني ،فلقد رأينا سابقا كيف أن الهيمنة الفرنسية البريطانية قد ضعفت قبضتهما على العالم على الرغم من أنهما كانا ضمن جبهة الحلفاء المنتصرة، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الانتصار قد تحقق بفعل تدخل قوتين أخريين تماما. دخلا بقوة على الساحة وهما الولايات المتحدة الأمريكية من جانب والإتحاد السوفيتي من جانب آخر.

أدى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف القوى الاستعمارية القديمة، وذلك في إطار الصراع والتنافس الرأسمالي وسعيها للحلول محل هذه القوى الاستعمارية القديمة،و العمل على حرمانها من مزايا مستعمراتها فكانت خطواتها الأولى في هذا الاتجاه هي الإقرار بحق تقرير المصير للمستعمرات.

وفي ذلك يكتب نكروما"...لقد لاحظ القائمون على رؤوس الأموال الأمريكية ارتفاع مد القومية في المستعمرات واعتبروا ذلك فرصة للتسلل،وكانت حركة مناهضة الإمبريالية قد بدأت تظهر في آسيا وأفريقيا قبل نشوب الحرب العالمية الأخيرة وكلما اشتدت هذه الحركة كلما أبدت أمريكا ضرورة إنهاء الاستعمار، وكان هذا متصلا بالحركات القومية المتفتحة التي تقوم في أنحاء الكرة الأرضية"[1].

وكذلك فإن انتصار الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام ١٩١٧ وظهور النظام السوفيتي إلى العلن كأول دولة اشتراكية تقوم على أساس المبادئ الماركسية

(١) نكروما،م س ذ، ص ٧٦

اللينينية، كان له آثارٌ بعيدة المدى كأول دولة يقوم نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي على ركائز مختلفة كليا عن ما هو سائد في العالم وقتها من نظم رأسمالية، ويحكم طبيعة تكوينها فإنها تقف في صف معادى للنظام الرأسمالي وكذلك بانتصار الثورة الاشتراكية في الصين بقيادة ماوتسى تونج وشواين لاى، وبما تمخضت عنه أحداث الحرب العالمية الثانية من ظهور كتلة دول أوروبا الشرقية ،أصبح هناك معسكرٌ قائمٌ بذاته هو معسكر الدول الاشتراكية، مما أدى إلى تغير جذري في خريطة العالم السياسية، أحدث ذلك الوضع الجديد نوعا من التوازن على الساحة الدولية مما حجم من قدرة أي من الدول الكبرى الأخرى على فرض الهيمنة المطلقة على الدول الصغيرة ، كما وجدت حركات التحرير الوطني فيها نصيرا لقضاياها على الساحة الدولية وذلك في إطار العمل المشترك في داخل المنظمة الدولية بإصدار القرارات المؤيدة لحق المستعمرات في تقرير مصيرها و لحصول على استقلالها ، وفي ساحة العمل المسلح بإمدادها بالسلاح، مما يمنحها هامشا أوسع من حرية الحركة والمناورة ويفتح أمامها خيارات بديلة وواسعة في العمل على الساحة الدولية ، وفي هذا الإطار نفسه فإن للفكر دورا يلعبه "حين نتكلم عن أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني نقبل ضمنا بوجود دور فعال قام به هذا الفكر في توجيه هذه الحركة التاريخية فكان عنصرا من عناصرها المكونة"[1].

ويجمل د. عبد الملك عودة دور المتغيرات الدولية في نشأة حركة التحرر الوطني بقوله "...ويزيد من حدة الصدام انه يحدث في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث ميدان العلاقات الدولية يتسم بطابع الحرب الباردة والمعسكرين الدوليين ودعوة الحياد الإيجابي وتعميق مفاهيم الاستقلال من ميدان السياسة إلى ميدان الثقافة والاقتصاد والاجتماع ، ووجود هيئات دولية تمنح فرصة التعبير عن الآمال والتنديد بالمظالم وأخيرا خروج دول شرق آسيا والشرق العربي من نير العبودية الاستعمارية إلى طور النضج السياسي والدولي والاستقلالي لتمارس دورها كاملا في الدفاع عن المظلومين والحرب ضد المستعمرين"[2].

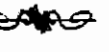

(١) مهدى عامل، م س ذ، ص٢٣.

(٢) د.عبد الملك عوده، سنوات الحسم في أفريقيا، م س ذ، ص٢٧.

٣- الممارسات العنيفة للدول الاستعمارية ذاتها:

وعدت الدول الاستعمارية بمنح مستعمراتها الاستقلال بعد انتهاء الحرب الثانية ولكنها نكثت بوعودها مما دفع حركات التحرير الوطني إلى انتهاج كافة الأساليب للحصول على الاستقلال سواء كانت سلمية أو عنيفة وكان اتباع أيتهما يتوقف على مدى الاستجابة لمطالب الشعوب، لكن الدول الاستعمارية وقفت موقفا متشددا في كثير من الحالات ومارست أقسى الأساليب الوحشية وأبدت عنفا غير مسبوق في مواجهة المواطنين الأصليين، حدث ذلك في آسيا وفي الهند الصينية حيث المواجهات العنيفة في فيتنام وكمبوديا وكما حدث في أفريقيا في مدغشقر والجزائر حيث قتل في مذبحة واحدة في مدينة سطيف الجزائرية ما يقرب من خمسة وأربعين ألفَ مواطن جزائري في ليلة واحدة من عام ١٩٤٥م، مما دفع فانون إلى القول " إن الاستعمار ليس آلة مفكرة وليس جسما مزودا بعقل إنما هو عنف أهوج لا يمكن أن يخضع إلا لعنف أقوى "[١].

ولعل أحداثا من هذا القبيل هي ما استدرج فكرة العنف إلى إدراك فانون ووعيه حتى أصبح له ما يطلق عليه (نظرية العنف عند فانون) وهذه الفكرة هي نفسها التي جعلته يرتاب ولا يطمئن إلى المسار الذي تتخذه الدول التي تحصل على استقلالها بالطرق السلمية ودون خوض غمار كفاح مسلح، وهذا ما ستتناوله الكتاب بتفصيل في الفصل التالي.

وهكذا نرى أنه بتوافر شروط قيام ونهوض حركة التحرير الوطني، فقد سعت الشعوب المستعمرة للمطالبة بالاستقلال واتبعت للحصول عليه كل الأساليب السلمية والمسلحة، وبنهاية الحرب الثانية وبدء تفكك النظام الاستعماري وصدور ميثاق الأمم المتحدة متضمنا مبدأ حق تقرير المصير للشعوب، فقد حصلت خمس عشرة دولة على استقلالها في الفترة مابين عامي ١٩٤٤م و١٩٥٤م وانضمت جميعها إلى الأمم المتحدة، وتوالى بعد ذلك حصول الدول الأفريقية على استقلالها البعض حصل عليه رضوخا للضغط الشعبي والآخر حصل عليه بعد كفاح مسلح طويل ومن بين هذه الدول تقف الجزائر نموذجا فذا.

---

(١) فانون، معذبو الأرض، مرجع سابق، ص ٦٤.

وقضية بحجم قضية التحرير الوطني ،لها من الاتساع والعمق ما تقصر هذه الكتاب عن الإحاطة به، حيث أن الكتاب تهدف إلى الإشارة إليها كأحد قضايا العصر وأهمها باعتبارها الرد على التحدي الاستعماري الذي كان قائما و بالتالي فرضت نفسها على مفكري العصر وشغلت حيزا من مساهماتهم الفكرية والنضالية، وفرانز فانون واحد من أبرزهم و سيتعرض الكتاب لرؤيته حول هذه القضية في سياقها.

ثالثا : قضية التفاوت الاقتصادي بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث :

تسعى الدول الاستعمارية بالأساس وراء موارد الثروات الأولية وفتح أسواق جديدة أمام منتجاتها وإيجاد إمكانيات أوسع للاستثمار،وتحقق لها ذلك بالعمل على إخضاع الشعوب بالعنف والقوة المسلحة،فتاريخ الاستعمار هو تاريخ سلب ونهب لموارد المستعمرات المادية والبشرية[1]، وقد عانت أفريقيا من استغلال مواردها ونهب ثرواتها وذلك بالتزامن مع حركة الكشوف الجغرافية وعملية الاسترقاق التي تعرضت لها وجلب الأفارقة للعمل عبيدا في الأراضي الجديدة ،فحققت أوروبا تراكما رأسماليا في ذات الوقت الذي تم فيه تجريف قدراتها المادية والبشرية، فتأسست شركات تجارية كبرى تمارس نشاطها في أفريقيا وآسيا بهدف الحصول على المواد الخام من الأولية من المستعمرات ، وعن هذه الحقيقة يخاطب سارتر مواطنيه الفرنسيين في مقدمته التي وضعها لكتاب معذبو الأرض قائلا"...إنكم تعلمون تمام العلم أننا مستغلون إنكم تعلمون حق العلم إننا سلبنا القارات الجديدة ذهبها ومعادنها ثم بترولها وجئنا بذلك كله إلى بلادنا القديمة وقد حصلنا من ذلك على نتائج رائعة ، قصور وكاتدرائيات وعواصم صناعية ،ثم عندما كانت الأزمة تهددنا كانت وظيفة أسواق البلاد المستعمرة أن تزيل الأزمة أو أن تحول مجراها واتخمت أوروبا بالثروات ....فالإنسان في بلادنا شريك في الجريمة ؛ لأننا

(١) كروما، م س ذ، ص ٨١

- تقدر الإحصاءات الرسمية الأرباح التي حصلت عليها الاحتكارات الأمريكية في أفريقيا ١٩٤٦-١٩٥٩ ب ١٢٣٤ مليون دولار

أفدنا جميعا من استغلال المستعمرات"[1]،ويعبر فانون عن هذا الواقع بقوله "لقد اتخمت أوروبا ذهبا ومواد أولية من البلاد المستعمرة ...إن أوروبا إنما خلقها العالم الثالث والثروات التي تتخم أوروبا اليوم إنما سرقتها أوروبا من الشعوب المتخلفة"[2].

وانعكس ذلك كله على صورة غنى متزايد لدول المراكز الاستعمارية وفقر يزداد حدة في الدول المستعمرة "وتزايد التفاوت بين النوعين من الدول بما يهدد بانقسام العالم إلى شمال غنى وجنوب فقير"[3]، وما هو جدير بالذكر أن هذه الظاهرة مستمرة ولم تتوقف بل إنها تزداد تفاقما بمرور الوقت،وفي تفسير ذلك يرى د.جوده عبد الخالق، أن الماضي الاستعماري هو الذي يشكل العلاقات الراهنة بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها السابقة والتي تتجلى في "حصول الدول الرأسمالية المتقدمة على المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية أبخس الأثمان وبذلك تستحوذ الدول الرأسمالية على الجزء الأكبر من الفائض الاقتصادي الذي يتولد في الدول النامية"[4].

وكمحصلة لهذه الأوضاع وبالنظر إلى الواقع الاقتصادي تبدو عدة ظواهر تشكل في مجملها السمات الاقتصادية للمرحلة، وكما في المستوى السياسي وجدنا الثنائية القطبية، فإن الواقع الاقتصادي يتميز هو الأخر بعدد من الثنائيات المتعددة، فنجد أنفسنا أمام : الفقر والغنى ، التخلف والتقدم ، المستغَلين والمستغِلين ، وعلى مستوى النظم فنجد النظام الاشتراكي جنباً إلى جنب مع النظام الرأسمالي لأول مرة في التاريخ الإنساني.

ومن طبيعة الأمور أن هذه الثنائيات هي كل واحد يجمع بينها ترابط وتداخل تدركه النظرة الباحثة المدققة.

(١) أنظر مقدمة سارتر لكتاب معذبو الارض، م س ذ، ص٣٢.

(٢) فانون، معذبو الأرض، م س ذ، ص٩٩.

(٣) د. جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي من المركز الى الهامش (القاهرة: دار النهضة العربية، ط٦، ٢٠٠٦) ص٣١٧.

(٤) المرجع السابق، ص٣١٥.

١- ثنائية الفقر والغنى :

وهذه الظاهرة وثيقة الصلة بالظاهرة الاستعمارية، فالاستعمار في جوهره عملية استغلال لموارد المستعمرات ونهب لثرواتها في آن واحد وكنتيجة للتطور الاقتصادي في أوروبا وبروز دور الطبقة الرأسمالية الجديدة بثرائها الفاحش، أصبحت المصالح التجارية والصناعية تتحكم في رسم سياسات الدول الأوروبية، والتي وجدت بدورها الأراضي الأفريقية خير مجال لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة من الاستثمار الصناعي، وعملية النهب هذه التي تعرضت لها القارة تفسر سبب الفقر المادي الذي تعانيه القارة وفي نفس الوقت تفسر الغنى الفاحش في مراكز الدول الاستعمارية.

٢- ثنائية التخلف والتقدم

وهذه الظاهرة هي سبب مباشر ونتيجة من نتائج الاستعمار، فلئن كان هناك منذ البداية اختلاف في درجة التقدم والتطور بين دول العالم الثالث والدول الأوروبية مما سهل على هذه الدول عملية غزو واحتلال واستعمار دول العالم الثالث، فإن الدول الاستعمارية عملت بدورها على تكريس وتوسيع الهوة ما بين دولها والدول المستعمرة، ذلك أنها أعاقت التطور الطبيعي الذي كان من المفترض ومن الممكن أن يحدث في هذه البلدان، وعملت أكثر من هذا على توفير شروط التخلف،بتقويض الأبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه البلدان، كما فرضت عليها نوعا من تقسيم العمل على المستوى الدولي والتخصص في العملية الإنتاجية بما يحقق أهداف المراكز الاستعمارية،ففرضت على كل دولة التخصص في إنتاج مادة من المواد الخام والتي تتميز فيها بوفرة نسبية وذلك لتغذية الصناعة الأوروبية، وفي مجال الزراعة فرضت زراعة محاصيل نقدية معينة خدمة لهدف التصدير دونما اعتبار لاحتياجات المواطنين أنفسهم.

وضمانا لتحقيق أهدافها عملت لدول الاستعمارية على خلق وتعميق الإحساس بالدونية لدى الشعوب المستعمرة وعلى محو ثقافتها أو على الأقل تجميدها لخلق تلك الحالة التي اصطلح على تسميتها بالقابلية للاستعمار.

والنتيجة أنه بعد عقود من الاحتلال على الرغم من حصول الدول على استقلالها السياسي إلا أن الواقع يؤكد أن الاستعمار عمل على تكريس حالة التخلف لدى البلدان المستعمرة وأفاد كثيراً من نهب مواردها لتصب في عجلة تقدمه الاقتصادي والصناعي، وكل ما تدعيه الدول الاستعمارية من عمليات تحديث تمت في المستعمرات، إنما هي مشروعات محددة لخدمة وتسهيل عمليات النهب التي تقوم بها ويجد العالم نفسه أمام ثنائية تتسع فيها على الدوام الفجوة بين التقدم والتخلف.

وإذا كانت التنمية هي الطريق الوحيدة للخلاص من التخلف والولوج إلى التقدم وللتخفيف من حدة تلك الفجوة القائمة، إلا أن النظام الاقتصادي العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يترتب عليه "...عدداً من النتائج لعل أبرزها تفاقم أزمة التنمية في دول العالم الثالث "[1].

٣- ثنائية المستغَلين والمستغِلين

لئن كان هناك دول فقيرة وأخرى غنية، ودول متخلفة وأخرى متقدمة، والدول الفقيرة هي نفسها المتخلفة والغنية هي ذاتها المتقدمة وكون ذلك من نتائج الاستعمار، فإنه يقف دليلا على أن هناك عالم من المستغَلين وعالم من المستغِلين، وذلك هو الانقسام الذي يحدثه الاستعمار في العالم ،فهو بالتبعية عالم منقسم.

٤- ثنائية الانقسام بين عالم رأسمالي وعالم اشتراكي

وهذه هي الظاهرة الأبرز والأبعد أثرا ويعود هذا الانقسام إلى تبلور كتلة كبيرة من الدول الاشتراكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية فلم تعد الدول الرأسمالية وحدها في الميدان وأصبح هناك تنافس في الميدان الاقتصادي الدولي وأصبح هناك المثل الذي تعطيه هذه الدول، وظهور الكتلة الاشتراكية كان سببا مباشراً وراء تغير نمط الاستغلال الرأسمالي وسياسة دولة الرفاة التي أخذت بها الكتلة الرأسمالية، حيث اضطرت أنظمة هذه الدول لتقديم بعض التنازلات لشعوبها خوفا من تسرب

(١) د.جوده عبد الخالق، المرجع السابق، ص٣١٧.

الأفكار الاشتراكية إليها . والملاحظ أنه مع انهيار منظومة الدول الاشتراكية تخلت الدول الرأسمالية بدورها عن سياسة دولة الرفاة.

وغني عن القول أن ظاهرة الثنائية الاقتصادية مابين عالم رأسمالي وآخر اشتراكي متصلة ومرتبطة بالظاهرة السياسية والتي سبق الحديث عنها والمتمثلة في بروز القطبية الثنائية على المستوى السياسي الدولي، وأنها في حقيقة الأمر المظهر والتعبير السياسي عن انقسام العالم إلى معسكرين اقتصاديين مختلفين بل ومتناقضين.

وعلى مستوى المؤسسات الاقتصادية الدولية فقد شهد العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،سعى العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة نظام اقتصادي يحل محل النظام الذي تصدع بعد الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز التغيرات التي طرأت على قواعد التنظيم الاقتصادي الدولي، هو ظهور المنظمات الاقتصادية الدولية : صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وقد أُنشئت هاتان المنظمتان بموجب اتفاقية بريتون وودز الموقعة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٤م، ويأتي إنشاؤهما في ظل إعادة ترتيب للأوضاع ولضمان السيطرة الاقتصادية، وتستدعى الذاكرة هنا الدور السلبي الذي قام به البنك الدولي للتعمير والإنشاء بسحب الموافقة على تمويل مشروع السد العالي بجمهورية مصر عام ١٩٥٦م في استجابة للضغوط السياسية الغربية والأمريكية، وكذلك الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي من فرض شروط على الدول النامية لمنحها قروضا من أجل التنمية وهذه الشروط هي ما أصطلح على تسميته منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين بتنفيذ وإتباع سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي والتي أثبتت التجارب أنها سياسات في غير صالح الشعوب الفقيرة وتحكم سيطرة الدول الرأسمالية عليها وتربطها بسياسات التبعية الاقتصادية.

وعلى هذا فإن ترتيب الأوضاع الاقتصادية التي سادت العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن يصب في خانة سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على غيرها من الدول النامية وأن عملية الاستغلال والإفقار مستمرة ومتمثلة في تحكم الدول الرأسمالية والصناعية المتقدمة في سياسات المنظمات الاقتصادية الدولية وتوجيهها لخدمة مصالحها وفي اتجاه مغاير لمصالح الشعوب الفقيرة شعوب دول العالم الثالث ومن بينها الشعوب الأفريقية.